مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - 50 - (194) 2024
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i194.3069

الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية-الخليجية (2017-2021): التحديات والعراقيل.. ونجاح الجهود الدبلوماسية

وفاء عدنان العرادي[1]
حسن عبدالله جوهر[2]

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى الكشف عن عوامل نجاح الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية-الخليجية (2017-2021) في إطار تحليل أسباب تلك الأزمة وتداعياتها السياسية، ومسارات جهود الدبلوماسية الكويتية وما واجهتها من تحديات في مراحلها المختلفة حتى تحقيق المصالحة النهائية في يناير 2021. **المنهج:** اتبعت الدراسة منهجية مركبة بين أسلوبي تحليل المحتوى ودراسة الحالة في المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، والمدخل النظمي لتحليل العوامل المعوّقة لجهود الوساطة في مقابل استمرار المساعي الدبلوماسية التي قادها سمو أمير دولة الكويت الراحل، الشيخ صباح الأحمد الصباح، حتى النهاية. **النتائج:** خلصت الدراسة إلى كفاءة الدبلوماسية الكويتية أمام إحدى أصعب مهام الوساطة في تاريخها السياسي، ومساهمتها في مبادرات المصالحة، وإن تباطأت وتيرتها نتيجة للتصعيد غير المسبوق في الأزمة، وشهدت توظيفاً مكثفاً لحرب إعلامية جمعت التقليدية والحديثة ذات الانتشار الواسع؛ مما أدى إلى تصلب مواقف الفرقاء وغياب الأرضية المناسبة والمناخ الملائم لأي وساطة متوازنة في إحراز تقدم سريع وتقريب وجهات النظر نحو منطقة التسويات المُرضية للجميع، كما نجحت الضغوط الشديدة التي مارستها القيادة السياسية الكويتية على طرفي النزاع الرئيسيين، المملكة العربية السعودية ودولة قطر، منذ اللحظات الأولى لإعلان

(1) أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت. الإيميل: w.alaradi@ku.edu.kw

(2) أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت. الإيميل: hasanjohar@hotmail.com

- تُسلّم البحث في: 2023/12/13، عُدّل في: 2024/5/7، أجيز للنشر في: 2024/5/8.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 216

الخلاف، في احتوائها دون الوصول إلى نقاط التصادم المباشر؛ مما أبقى على أمل المصالحة، وقد عكست الأزمة حالة معقدة من تضارب المصالح وانعدام الثقة بين أطرافها، في ظل انعدام الأطر المؤسسية لفض النزاعات داخل المنظومة الخليجية، وفرضت المزيد من القيود على جهود الوساطة الكويتية في مختلف محطاتها. **الخاتمة:** أكدت الدراسة أن نجاح الوساطة الكويتية أسهم في حماية البيت الخليجي وفتح آفاق واعدة لاستقرار المنطقة وتخفيف حدة الصراع في قضايا إقليمية ساخنة، وأوصت بضرورة تطوير الأطر المؤسسية لمجلس التعاون للحد من تفاقم الخلافات البينية في المنظومة الخليجية.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، الأزمة القطرية-الخليجية، دبلوماسية حل الأزمات، الوساطة الكويتية

Kuwait's mediation in the Qatari-Gulf crisis (2017–2021): Challenges and obstacles and the success of diplomatic efforts

Wafaa A. Alaradi[(1)]
Hasan A. Johar[(2)]

Abstract

Objectives: The study revealed the successful factors of the Kuwaiti mediation in the Qatari-Gulf crisis (2017–2021). The paths of Kuwaiti diplomatic efforts were analyzed considering the causes of the dispute, in addition to various challenges they faced until the final reconciliation in January 2021. **Method:** A combined methodology of content analysis and case study was used besides the historical approach. System analysis was utilized to evaluate the hindering factors versus mediation efforts led by the late Emir of Kuwait, Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Sabah. **Results:** The study identified the adversity of the Gulf crisis, which disclosed a complex state of conflict of interests, lack of trust between its parties, and an unprecedented intensive media war in which all traditional and modern means were mobilized. In addition, opponents' hard position prevented any neutral mediation to facilitate rapid progress or bringing viewpoints toward satisfactory solutions even though the study confirmed the efficiency of Kuwaiti diplomacy in one of the most difficult tasks throughout its history. Despite serious obstacles that slowed its pace, Kuwait's mediation reflected high skills in organizing political summits, direct and indirect negotiations, and shuttle trips. Most importantly, its steadfastness, patience diplomacy, and gradual progression have positively boosted a final reconciliation. **Conclusion:** The study confirmed that the success of the Kuwaiti mediation has saved the GCC Entity and enhanced stability in the Gulf, as well as alleviating the intensity of other hot regional conflicts. The need to develop institutional frameworks was recommended to contain aggravations of internal disputes between GCC members.

Keywords: Gulf Cooperation Council, the Gulf-Qatari crisis, crisis resolution diplomacy, Kuwaiti mediation

(1) Associate Professor, Department of Political Science, Kuwait University. Email: w.alaradi@ku.edu.kw
(2) Associate Professor, Department of Political Science, Kuwait University. Email: hasanjohar@hotmail.com

- Submitted: 13/12/2023, Revised: 7/5/2024, Accepted: 8/5/2024.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p. 216

المقدمة

التسوية السلمية للأزمات الدولية من أهم مبادئ القانون الدولي، والبديل المفضل والآمن من بين الخيارات القائمة على استخدام القوة والتهديد بها؛ إذ تسهم المفاوضات الدبلوماسية والمساعي الحميدة -في كثير من الأحيان- بتحقيق حلول ودية بين الفرقاء في المجتمع الدولي، وتعد الوساطة (Mediation) أكثر الوسائل السلمية فعالية في حل المنازعات (مختار، 2019)، وثبت نجاحها في العديد من النزاعات التي تهدد الأمن الإقليمي والدولي، والوصول إلى معالجات سريعة وآمنة للصراعات، وتخفيف حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، والحد من استخدام القوة أو التلويح باستخدامها منذ بدايات القرن العشرين (الصفاري، 2021).

في هذا الاتجاه، برزت مجموعة من الدول بدورها المشهود في اتباع نهج الحياد الإيجابي في سياستها الخارجية، وكسبت مصداقية ثابتة في القيام بدور الوسيط في تقريب وجهات النظر والتدخل الحميد لحل النزاعات الإقليمية والدولية في مختلف بؤر التوتر حول العالم، ومنها على سبيل المثال سويسرا والنمسا والنرويج والسويد والجزائر وسلطنة عمان وماليزيا، بالإضافة إلى دولة الكويت التي حققت رصيداً إقليمياً ودولياً متميزاً في جهود الوساطة والمساهمة الفاعلة في تسوية العديد من النزاعات والأزمات الإقليمية والدولية منذ استقلالها عام 1961.

واستهلت الكويت دور الوساطة في منتصف ستينيات القرن الماضي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية؛ فنظمت سلسلة من الاجتماعات بين الأحزاب المتنافسة من الجمهوريين والملكيين برعاية مصرية-سعودية امتدت حتى أغسطس 1966، وكانت مقدمة لحكومة انتقالية مشتركة من الجناحين المتخاصمين في اليمن، انسحبت إثرها القوات المصرية من الأراضي اليمنية لتحل محلها قوات عربية مشتركة، كما نظمت عدة لقاءات بين ممثلين من الجانب الإيراني وحكومة البحرين في نهاية الستينيات في مقر ممثليها في جنيف، أسهمت بقبول الطرفين عرض خلافاتهما على منظمة الأمم المتحدة، وتوجت بإعلان استقلال دولة البحرين عام 1971، وقادت الكويت أيضاً وفد المساعي الحميدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى دكا وإسلام آباد فور

اندلاع الحرب بين باكستان الشرقية والغربية في بداية السبعينيات، ممهدة الطريق لتطبيع العلاقات بينهما، وبالمثل أسهمت بجهودها المباشرة، وعبر عضويتها في لجنة أممية، في إنهاء الخلافات بين شطري اليمن في عام 1972، وامتدت المساعي الكويتية لحل الحرب الأهلية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عام 1970، بجهود مكوكية لوزير الداخلية والدفاع -آنذاك- الشيخ سعد العبدالله الصباح، معززةً بذلك مكانتها العربية (أسيري، 1992).

وأثمرت جهود الوساطة الكويتية خلال عقد الثمانينيات عن تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة الخليج والجزيرة العربية برعايتها جملة لقاءات بين وزراء خارجية جمهورية اليمن الجنوبي وسلطنة عمان بالشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، كُلّلت بوقف التدخلات الداخلية واحترام سيادة البلدين والتطبيع الدبلوماسي بينهما في أكتوبر 1984، كما انطلقت المساعي الكويتية نحو العالمية في مبادرة الوساطة بين وزيري خارجية تركيا وبلغاريا عام 1989 لحل مشكلة الأقلية الإسلامية التركية في بلغاريا، كُلّلت بتفاهمات إيجابية (أسيري، 1992).

في المقابل، لم تَخْلُ جهود الوساطة الكويتية من النتائج المخيبة للآمال، كعدم تحقيق اختراق حقيقي لمشكلة شط العرب بين إيران والعراق عام 1969، على الرغم من الزيارات الميدانية لكل من طهران وبغداد، لكنها مهدت لنجاح المهمة الجزائرية في تحقيق المصالحة النهائية بين إيران والعراق لاحقاً في مارس 1975، ولم تنجح مبادراتها الفورية لوقف الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وإن استمرت جهودها مع اللجنة السداسية للجامعة العربية في الاجتماعات التنسيقية بين القيادات السياسية والدينية اللبنانية حتى مطلع 1989، وشكلت المناخ الملائم لاستكمال خطوات المصالحة التي قادتها المملكة العربية السعودية بنجاح في مؤتمر الطائف في أكتوبر 1989 (أسيري، 1992).

توقف النشاط الدبلوماسي الكويتي بعد الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس 1990؛ بوصف ذلك نتيجة طبيعية لإعادة النظر في مجمل السياسة الخارجية وتوجهاتها وأولوياتها، إلا أنها ما لبثت أن استأنفت دورها المعهود بعد تولي سمو

الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح مقاليد الحكم في يناير 2006؛ وهو دلالة على محورية شخصيته في مرتكزات السياسة الخارجية وتجربته العريقة في إدارتها، وانطلقت الدبلوماسية الكويتية مجدداً من البيت الخليجي باعتباره الامتداد الإستراتيجي لمتطلبات أمنها الخارجي، وتركز توظيف وساطتها الحميدة في لمّ الشمل الخليجي للحيلولة دون تطور خلافاته إلى صراعات يصعب حلها لاحقاً، وقاد مبادراتها وإدارتها الماراثونية في نطاقها الزمني وكثافة لقاءاتها الثنائية والجماعية الشيخ صباح الأحمد الصباح مباشرة، وبدأها بالوساطة في الخلاف الإماراتي-العماني الممتد لعقود، وتفجرت مجدداً في عام 2009 على خلفية إعلان السلطنة عن شبكة تجسس إماراتية على أراضيها، وتسريح موظفيها في الإمارات، والاعتراض على آلية التفتيش الإماراتية على حدودهما المشتركة، وأدى إلى اتخاذ موقف عماني غاضب، وصل إلى مقاطعة السلطان قابوس لقمة أبو ظبي الخليجية في ديسمبر 2010، وقاد أمير الكويت مساعي المصالحة فور انتهاء أعمال القمة بلقاءات هادئة مع قيادة البلدين على هامش مؤتمر شرم الشيخ في يناير 2011، أعقبها برحلات مكوكية ولقاءات وزارية بين أبو ظبي ومسقط والكويت، أسفرت عن تسوية جمعت السلطان قابوس والشيخ محمد بن زايد في الكويت في مارس 2011 (أسيري، 2017).

كما أسهمت الوساطة الكويتية في احتواء الخلاف القطري-السعودي عام 2013، إبان أزمة سحب سفراء السعودية والبحرين والإمارات من الدوحة لدواعي دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين؛ تأييداً للموقف المصري (الصفاري، 2020)، فنظم الأمير الراحل عدة اجتماعات على المستوى الوزاري ثم لقاء قمة جمع قيادتي السعودية وقطر وأخرى عربية بين القادة الخليجيين والرئيس المصري على هامش القمة العربية-الخليجية التي استضافتها الكويت مطلع عام 2014، واختتمها بعدة رحلات مكوكية بين الرياض والدوحة انتهت بتوقيع قطر على المطالب الخليجية في فبراير 2014 بلقاء وزراء خارجية أطراف النزاع؛ تمهيداً لإعلان اتفاق الرياض في نوفمبر من العام نفسه (أسيري، 2017).

وشملت الدبلوماسية الكويتية خلال هذه الحقبة قمة إعادة إعمار العراق، التي عقدت في الكويت عام 2018؛ وأسفرت عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بغداد ودول مجلس التعاون الخليجي، والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية بين

بغداد وعواصم الخليج، كما دفعت الكويت في العام نفسه وعبر مبادرتها في الأمم المتحدة نحو وقف إطلاق النار في سوريا والإعلان عن ممرات آمنة لوصول الإغاثة الإنسانية، وتبعتها باستضافة عدة قمم عالمية واجتماعات وزارية لتقديم الدعم المالي والإنساني للمدنيين، انعكست إيجابياً على جهود وقف الحرب السورية التي دامت لعشر سنوات (صالح، 2020).

في الرابع من يونيو 2017، وإثر تصعيد سريع وغير مسبوق، أصدرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية قراراً مشتركاً بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة، مع فرض حصار بري بحري وجوي على دولة قطر، بعد تجديد اتهامها بدعم الإرهاب والتدخل في شؤونها الداخلية، الأمر الذي نفته قطر رسمياً وقطعياً، وبشكل أوسع من جذور هذا النزاع عام 2013 (أبو سعدة، 2018؛ أبو صليب، 2017؛ جبريل، 2017)، فبادرت دولة الكويت فوراً بدور الوساطة لحل الأزمة باعتبارها من أخطر التهديدات التي شهدتها مسيرة مجلس التعاون، وللنأي بالمنطقة عن الصراعات التي تقلق أمنها واستقرارها (بولقصع، 2019)، في ظل تداعيات الأحداث في اليمن وسوريا والعراق وليبيا، والتعقيدات الدولية لانهيار الاتفاق النووي الإيراني، وما قد تمثله الأزمة الصادمة من خطر وجودي على وحدة مجلس التعاون.

سعت هذه الدراسة إلى مناقشة دور الوساطة الكويتية في تخفيف حدة الأزمة القطرية-الخليجية (2017-2021) ومنع تصاعد وتيرتها في تفاقم الأوضاع السياسية الأمنية، وتقريب وجهات النظر بين أطرافها للدخول في أجواء المفاوضات، واستثمار المساعي الرديفة لتحقيق تفاهمات مُرضية تمهيداً للمصالحة النهائية، على الرغم من التحديات الصعبة والمواقف المتشددة والثقل السياسي لأقطابها؛ وذلك للاستدلال على كفاءة الدبلوماسية الكويتية وأدواتها ومنهجيتها في مواجهة تعقيدات المشهد المتأزم.

مشكلة الدراسة

على الرغم من مميزات الوساطة، فإن ذلك لا يعني نجاحها المضمون في كل الأحوال؛ إذ إن صعوبة العوامل والأسباب الكامنة في جذور الأزمات، وتطوراتها السلبية

في أثناء الوساطة، قد تعرقل مساعي المصالحة أو تتسبب في تعثرها وإطالة أمدها، وحتى فشلها في تحقيق أهدافها، وتختلف العوامل المعيقة للوساطة باختلاف الأزمات وطبيعتها، والظروف المحيطة والمؤثرة على توجهات أطرافها، ولكن كلما زادت تلك التعقيدات برزت معها كفاءة جهة الوساطة وقدرتها على استنهاض البدائل المتاحة في رصيدها وخبرتها التفاوضية وصمودها أمام الصعاب وجسارتها في تحقيق النجاح.

تعد الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية أحد هذه التطبيقات الواقعية، لما واجهتها من معوقات شديدة، والاستقطاب الحاد في سلوك أطرافها ومواقفها، وسرعة التدابير القطرية لمواجهة تداعياتها، إضافة إلى التعقيدات الكامنة في أصل الأزمة والتراكم التاريخي للخلافات الثنائية بين قطر وخصومها (الصفاري، 2020)؛ ومن ثم استمرت الجهود الكويتية بنفس طويل، شهدت التعثر أحياناً وبطء التحرك الميداني أحياناً أخرى، والتأخر في تحقيق المصالحة النهائية، إلا أن ثبات المساعي الدبلوماسية كان كفيلاً بإحراز التقدم المنشود وإضافة إنجاز جديد لها.

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي عن عوامل نجاح الدبلوماسية الكويتية في التسوية النهائية للأزمة القطرية-الخليجية، ومن أجل الإجابة عن ذلك، طرحت الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - ما أسباب الأزمة القطرية-الخليجية وأبعادها؟
2 - ما العوامل والعراقيل المعوّقة لجهود الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية؟
3 - ما المسارات والأدوات الدبلوماسية التي اتخذتها الوساطة الكويتية في سبيل حل الأزمة في مراحلها المختلفة؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب تأخر نتائج المصالحة النهائية في الأزمة القطرية والتحديات التي واجهت الوساطة الكويتية عبر تحليل طبيعة الأزمة وأسبابها وجذورها التاريخية وأبعادها السياسية وتعدد أطرافها، ومنهجية الدبلوماسية الكويتية ومساراتها، وأدوات جهود المصالحة، وانعكاسات ذلك على الاستقرار السياسي في المنطقة ومستقبل المنظومة الخليجية وترجمة أهدافها منذ عام 1981.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في البعد الجيو-إستراتيجي لمنطقة الخليج العربي منذ الحرب العالمية الثانية؛ بوصفها شرياناً رئيسياً لإمدادات الطاقة الكربوهيدراتية في العالم، وما حققته دولها من تعزيز اقتصادياتها واستقطاب الشراكات العالمية والانفتاح التجاري والاستثماري لمختلف الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية ومصادر الطاقة البديلة لضمان مكانتها الدولية، وفيما يمثله مجلس التعاون بوصفه أبرز النماذج الوحدوية في العالم لتقارب أعضائه في النظام السياسي والاقتصادي والتركيبة السكانية وموروثها الثقافي التاريخي، وما أقره ميثاق المجلس من أهداف للتنسيق والترابط في مختلف الميادين، وتدشين الأنظمة المتماثلة في القطاعات التجارية والمالية والإدارية، مروراً بالشؤون التعليمية والصحية، إلى جانب الإعلام والسياحة، لبناء التكامل الاقتصادي والوحدة الخليجية، بالإضافة إلى التعاون العسكري هدفاً وجودياً لهذا الكيان الإقليمي.

كما يمثل المجلس الخليجي خصوصية مركزية في السياسة الخارجية الكويتية؛ إذ انطلقت فكرته من سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في سبعينيات القرن الماضي، وأدّت الكويت دوراً أساسياً في إنشائه في مايو 1981 برعاية دولة الإمارات العربية المتحدة وإرادة مشتركة من الدول الأعضاء؛ ومن ثمّ تعتمد الكويت على بقاء المنظومة وتماسكها متطلباً لاستقرار المنطقة ومصيرها المشترك. وما مثلته الأزمة القطرية من خطورة على وجود الكيان الخليجي كان مدعاة لتدخل الوساطة الكويتية؛ باعتبار هذه الأزمة انتكاسة لا ينبغي تكرارها عبر التفعيل الحقيقي لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وقنوات الحوار.

الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات السابقة الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية-الخليجية من زوايا مختلفة؛ فقد ركزت دراسة بولقصع (2019) على مفهوم الوساطة حلاً لتسوية المنازعات الدولية، واستشهدت بالتدخل الشخصي لأمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح لمنع بلوغها مستوى التصعيد العسكري؛ وهو ما

مهد لاستمرار الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة في النهاية، وتناول الخشن (2019) شخصية الوسيط في تسوية المنازعات، واتخذ الأمير الراحل كدراسة حالة، معتبراً تجربته الدبلوماسية نموذجاً ناجحاً للاستدلال على محورية شخصية الوسيط عاملاً رئيسياً لنجاح الوساطة في حل الأزمات، وبالمثل أكدت دراسة العجمي (Alajmi, 2018) نجاح الوساطة الكويتية مع بدايات الأزمة في احتواء التصعيد السريع نحو المواجهة العسكرية، ومحذّرة من تفاقم الوضع في حالة تمدد فترة النزاع؛ مما قد يعوق الجهود الكويتية وتوصّل الأطراف إلى تسوية نهائية.

واعتبرت عبيد (2020) الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية امتداداً للسياسة الكويتية الإقليمية خلال الفترة (1990–2018) وأولوياتها في الحفاظ على وحدة الصف الخليجي، وخلصت إلى أن المساعي الكويتية كان لها دور فاعل في احتواء الأزمة مبكراً وإفساح المجال لإمكانية تسويتها لاحقاً، في حين أبرزت دراسة الصباح وآخرين (2021) التحديات التي واجهتها الوساطة الكويتية خلال مدة الأزمة، وأهمها تعنت أطراف النزاع وتمسكها بمطالبها والامتناع عن تقديم التنازلات، في ظل حرب إعلامية مكثفة وانقسام الرأي العام الخليجي والعربي.

وعرضت دراسة أبو صليب (Abu Sulaib, 2020) المؤهلات التي جعلت الكويت من الدول المتميزة بدور الوساطة في مرتكزات سياستها الخارجية، وأكّدت نجاح الدبلوماسية الكويتية في منع التصعيد العسكري، في حين قارن فريحات (Fraihat, 2020) بين مبادرات الوساطة التي بذلتها الدول العظمى والصغيرة لحل الأزمة، مركّزاً على نموذجي الوساطة الأمريكية والكويتية، وخلص إلى أن الدور الكويتي كان الأكثر فاعلية في تخفيف حدة الأزمة، في حين زاد التدخل الأمريكي في تفاقمها، وأخيراً لخصت دراسة ياس وهناسي (Yus & Hannase, 2022) مراحل الوساطة الكويتية في تحييد الوضع السياسي في الخليج، ثم العودة تدريجياً إلى إلغاء المقاطعة وفك الحصار عن قطر تمهيداً لإعادة العلاقات بين أطراف النزاع، وأبرزت خطاب الدعوة إلى التضامن والاستقرار الذي حملته القيادة الكويتية غطاءً دبلوماسياً ضرورياً لتسوية الأزمة بفاعلية عالية، وقيادة الوساطة الإقليمية بنجاح.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتبين من الدراسات السابقة التركيز على محورية شخصية الوسيط في الأزمة القطرية، المتمثلة في سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح (بولصقع، 2019؛ الخشن، 2019)، بالإضافة إلى الجهود الكويتية في احتوائها منذ البداية دون التصعيد العسكري (Abu Sulaib, 2020; Alajmi, 2018)، في حين تناول البعض الآخر تجربة الوساطة في الأزمة القطرية في إطار ثوابت السياسة الخارجية الكويتية ودوافعها؛ باعتبارها الأكثر قرباً وفهماً لخصوصيتها (عبيد، 2020)، والتدرج وفق مقتضيات مراحلها الزمنية (Yus & Hannase, 2022)، في حين حدّدت دراسة الصباح وآخرين (2021) العراقيل التي واجهت جهود المصالحة في تصلب المواقف الرسمية لأطراف النزاع وسط أجواء التراشق الإعلامي الحاد.

ويلاحظ في الدراسات السابقة أيضاً ووفقاً لتسلسل إعدادها، تركيزها على أحداث الأزمة الخليجية وتداعياتها؛ الأمر الذي حصر تغطيتها في المبادرات الفورية وبروز شخصية أمير دولة الكويت الراحل في المشهد منذ البداية؛ فجاءت الدراسات اللاحقة أكثر شمولية في تحليلها من التي سبقتها، وتسعى هذه الدراسة إلى استكمال الجهود السابقة لتأكيد الاستنتاجات المتفق عليها في الدور المركزي لسمو الأمير الراحل، والفلسفة الدبلوماسية للسياسة الكويتية الخارجية، والبناء عليها بطريقة نقدية تبرز كفاءة الوساطة الكويتية في مواجهة التحديات التي شهدتها الأزمة باقتدار، بالإضافة إلى النتائج التي حققتها المصالحة النهائية؛ بما يترجم الرؤية الكويتية في إطارها الخليجي على أرض الواقع.

مصطلحات الدراسة

- الوساطة (Mediation): هي وسيلة لتسوية النزاعات، تكمن في قيام طرف محايد بمساعدة أطراف النزاع على إجراء مفاوضات مُجْدية في القضايا محل الخلاف والتفكير في الخيارات المتاحة؛ تمهيداً للوصول إلى معالجات ودّية تغني عن مناشدة سلطة القانون أو اللجوء إلى استخدام القوة (Bercovitch & Gartner, 2009)، وسياسياً تعني الوساطة الجهود التي تبذلها دولة ما، تحظى بثقة دولتين متنازعتين

أو أكثر؛ لتقريب وجهات النظر عبر الحوار المباشر في مسعىً لتحقيق تسويات سلمية للنزاع، تقبل بها جميع الأطراف وتلتزم العمل بموجبها (الصمادي، 2010).

- الأزمة (Crisis): تعرّف بالموقف الطارئ والمفاجئ أو الحدث غير المعتاد أو المتوقع، الذي يهدد بتحول جذري في الوضع العام (السعيد، 2006)؛ مما ينذر بحدوث خلل جسيم في العلاقات بين الدول لعدم الوصول إلى حل النزاعات بينها، وبالنتيجة تهديد وجودها أو مصالحها الحيوية، وقد تكون نقطة تحول في توقيت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل؛ مما يوجب اتخاذ قرارات تصعيدية تجاه دولة أخرى، أو يؤدي إلى إحداث صدع كبير يؤثر على النظام ويهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها (سليمان، 2011).
- الدبلوماسية (Diplomacy): هي عملية التمثيل والتفاوض بين الحكومات المختصة بإنجاز معاملاتها المختلفة لتحقيق مصالحها المتبادلة، وهي الأداة الأولى للسياسة الخارجية لبذل الجهود للتوفيق بين الدول في خلافاتها المتنوعة، ولا سيما السياسية، وفتح قنوات الاتصال بينها حتى في أثناء الأزمات والنزاعات المسلحة (مصباح، 2001).

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة مقاربة مركبة من أسلوبين في المنهج التحليلي الوصفي، هما دراسة الحالة وتحليل المضمون؛ فركزت على منهج دراسة الحالة لمتابعة جذور الأزمة الخليجية وتشخيص أسباب بروزها الطارئ، واعتمد تحليل المضمون على رصد حصاد الدبلوماسية الكويتية وجهودها الميدانية في حجم الرسائل والبرقيات الأميرية مع أطراف النزاع والرحلات المكوكية بين العواصم المعنيّة، واللقاءات التي جمعت أطراف الأزمة؛ وذلك للاستدلال على ما بُذل من مساعٍ فعلية لفتح آفاق الحوار للوصول إلى تسويات مُرضية وقابلة للتنفيذ لطيّ صفحة الأزمة.

كما اتبعت الدراسة المدخل النظمي وتطبيقاته على أداة الوساطة لتحليل العوامل المعوّقة لجهود المصالحة كمدخلات وما أفرزته من نتائج وسياقات انعكست سلباً على سير المفاوضات في المراحل الأولى للأزمة، وتباطؤ وتيرتها في مراحلها اللاحقة،

في مقابل عوامل نجاح الدبلوماسية الكويتية وقدرتها على التكيف مع تعقيدات الأزمة ومواكبة أحداثها وصمودها حتى تحقيق المصالحة النهائية.

خطة الدراسة

تنقسم خطة الدراسة إلى ثلاثة محاور، تتناول التعريف بالأزمة الخليجية وخلفيتها التاريخية وأسبابها وأبعادها، ثم دور الدبلوماسية الكويتية فيها انطلاقاً من مفهوم الوساطة وتطبيقاتها ومبادراتها في حل النزاعات، وأخيراً العوامل المعوّقة لجهود الوساطة وعرقلة جهودها، بالإضافة إلى النتائج التي حققتها الوساطة الكويتية في تحقيق المصالحة الخليجية وفيما يتعلق بمستقبل المنظومة الخليجية.

أولاً: أسباب الأزمة القطرية وأبعادها

برزت الأزمة القطرية-الخليجية (2017) كمحصلة لتراكم الخلافات السياسية والتاريخية بين أطرافها، بدءاً بالنزاعات الحدودية بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين (المجالي، 2019)، وركزّت الدراسة على آخر محطاتها، وتحديداً "موجة ثورات الربيع العربي" في مطلع عام 2011 (وحدة الدراسات السياسية، 2018)، وتداعياتها وآثارها العميقة على مختلف القوى والكيانات، وأثرها على مصالح الدول الإقليمية والكبرى على حدٍ سواء (مارتيني وآخرون، 2016)؛ مما أدخل الأنظمة والقوى السياسية في المنطقة في حالة من الإرباك وانعدام الثقة، وبالنتيجة تفاقم حدة الأزمات السياسية بينها (علي، 2021).

فبعد انتهاء القمة العربية الإسلامية-أميركية في الرياض (20-21 مايو 2017)؛ لتعزيز الجهود المشتركة لمواجهة الإرهاب والحد من التدخلات الإيرانية في شؤون دول المنطقة العربية، تعرضت قطر مباشرة لهجمة إعلامية مكثفة من قبل الإمارات والسعودية، إثر اختراق لوكالة الأنباء القطرية نسبت إلى أمير دولة قطر تصريحات متضمنة انتقادات شديدة لدول خليجية والإشادة بإيران وحركة حماس الفلسطينية (كامل والنجم، 2020؛ ميسوم، 2020؛ وحدة الدراسات السياسية، 2021).

اتخذ الهجوم الإعلامي طابعاً غير مألوف في تاريخ العلاقات الخليجية، بلغ حد المساس بالأسرة الحاكمة في قطر واتهامها بدعم الإرهاب وتطوير علاقاتها مع إيران؛

مما يعد تهديداً لأمن الخليج العربي (أبو سعدة، 2018)، واستمر التصعيد الإعلامي المنظم حتى الخامس من يونيو 2017 عندما أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وإغلاق جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع المواطنين من السفر إلى الدوحة ذهاباً وإياباً (وحدة الدراسات السياسية، 2021)، ويمكن إجمال الأسباب الكامنة في الأزمة القطرية وأبعادها الإقليمية والدولية على النحو الآتي:

1 - موقف قطر تجاه ثورات الربيع العربي

على خلاف موقف معظم الدول الخليجية المناهض لثورات الربيع العربي وإعلان حالة العداء المباشر معها، كان لقطـر توجه معاكس تماماً؛ إذ سارعت إلى دعـم الاحتجاجات الشعبية في دول الربيـع العربي وتأييدها (Colombo, 2012)، مما تسبب في تفاقم الخلافات السابقة مع أطراف الأزمة، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد تراجع المد الثوري في عام 2013 والإخفاقات السياسية للقوى الجديدة الصاعدة، ونجاح الثورات المضادة في إسقاط التيارات الثورية، بادرت دولة الإمارات، وبدرجة أقل المملكة العربية السعودية، إلى مباركة هذا المسار الجديد ودعم الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس محمد مرسي عام 2013، ومساندة قوات قائد الجيش الوطني الليبي الفريق خليفة حفتر للإطاحة بحكومة الوفاق الوطنية في طرابلس، وتأييد المشروعات الرامية إلى إعادة تقسيم اليمن (المولى وتقية، 2017).

2 - دعم قطر لحركة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي

يعدّ الدعم القطري لتيارات الإسلام السياسي، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين (Aljassar, 2022)، حجر الزاوية في موقف الدوحة من ثورات الربيع العربي؛ كونها التيار الأقوى حضوراً وقدرة على الإطاحة بالأنظمة المقربة من دول الخليج، والمستفيد الأول من الدعم القطري المكمل للمساندة التركية؛ فسارعت الدوحة إلى تمويل حكومة الرئيس مرسي بخمسة مليارات دولار على شكل قروض غير مشروطة (ميسوم، 2020)، في حين اتفقت المواقف السعودية-الإماراتية على مخاطر الدعم القطري، وإمكانية توسع هذا التيار في منطقة الخليج، فتبنت الدولتان نهجاً صارماً في مواجهة

جماعات الإسلام السياسي، خاصة الإخوان المسلمين (كامل والنجم، 2020)، وتأييد الانقلاب العسكري في مصر بقيادة الفريق عبدالفتاح السيسي الذي نجح في استثمار تحالف النخب العسكرية والسياسية والاجتماعية والنقابية لاستعادة نموذج الأنظمة العسكرية التقليدية التي هيمنت على الحكم لعقود طويلة (BaniSalameh 2023, Salameh et al., 2020).

تمثلت ردة الفعل القطرية في فتح أبوابها لقيادات الإخوان المسلمين وتأمين حمايتهم من الملاحقة الأمنية المصرية، ورفض تصنيف الجماعة ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، التي أقرتها اللجنة الرباعية لمكافحة الإرهاب (الرنتيسي، 2014)؛ مما كان بمنزلة ضربة حقيقية لتطلعات دولة قطر للتحول إلى مركز نفوذ إقليمي، وتبديد طموحات الربيع العربي في فرض واقع سياسي جديد في العالم العربي، ونجاح السعودية والإمارات في استعادة النظام الإقليمي السابق امتداداً لحقبة ما بعد الحرب الباردة (كامل والنجم، 2020).

3 - شبكة الجزيرة الإعلامية وقنواتها الإخبارية

أُسست شبكة الجزيرة عام 1996 بتمويل ضخم ومستدام من قبل الدولة القطرية، مكّنها من اجتذاب صفوة الكوادر الإعلامية العربية والأجنبية، وتحولت إلى أكثر المحطات الإخبارية شهرة وشعبية ومهنية، كما تبنت -من وجهة نظرها- سياسة إعلامية متوازنة عبر فتح المجال للمعارضة السياسية من داخل الإطار الخليجي وخارجه؛ للتعبير عن مرئياتها ومواقفها؛ مما أوقع دولة قطر في العديد من الإشكاليات السياسية مع بعض الدول العربية، وتسببت في إغلاق مكاتب الجزيرة ومنع إصدار تراخيص العمل على أراضيها (ميسوم، 2020)، وتجميد العلاقات الدبلوماسية، خاصة مع أطراف الأزمة؛ إذ سحبت الرياض سفيرها من الدوحة في عام 2002 حتى 2008، كما سحبت المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر بين عامي 2013-2014 (Barakat, 2012).

ومع ذلك، عملت قطر على ترسيخ منظومتها الإعلامية الأولى وتنويع مادتها بمختلف الوسائل والوسائط الإخبارية، وباللغات العالمية، إضافة إلى العربية؛ فشملت

البرامج الرياضية والاقتصادية والأفلام والمنوعات والأعمال الوثائقية، وتحولت إلى قـوة ناعـمة صاعـدة لخدمة السياسـة الخارجـية القطـرية ومواجـهة خصـومها إقليمـياً ودولياً (Haykel, 2013)، واستمرت الجزيرة في مسارها المناهض للثورات المضادة للربيع العربي؛ مما أسهم في توسيع فجوة الخلافات القائمة أساساً في المثلث الخليجي، فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير في الأزمة الأخيرة وتداعياتها غير المسبوقة؛ ومن ثم، كان إغلاق قنوات الجزيرة من أهم مطالب دول المقاطعة، لأي تسوية دائمة مع دولة قطر (عبدالله، 2014؛ كامل والنجم، 2020).

4 - السياسة الخارجية القطرية

كانت العلاقات القطرية-الإيرانية، المخالفة لمواقف معظم دول الخليج العربية، سبباً جوهرياً لتفاقم الخلافات بين الدوحة وكل من السعودية والإمارات والبحرين، وتجذير الشرخ في السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي (علي، 2021؛ Colombo, 2012; Vakil, 2018)؛ إذ تمكنت إيران من تعزيز نفوذها وتقوية أدواتها في المنطقة العربية، خاصة بعد انسحاب قطر من التحالف العسكري ضد جماعة أنصار الله (الحوثي) في اليمن منذ عام 2015 (Vakil, 2018)، وملْء الفراغ الذي تركه الخلاف الخليجي في سوريا لصالح النظام الحاكم، والتأثير على صناعة القرار السياسي في بغداد.

وبالمثل، عزّز التقارب القطري-التركي على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية النزاع الخليجي-القطري بشكل حاد، خاصة بعد توقيع الدوحة حزمة من الاتفاقيات للدفاع المشترك وإنشاء قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية، في تحول أمني مناقض لمفهوم الأمن الجماعي والسياسة الدفاعية المعلنة لمجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام 1981 (التميمي، 2017؛ الشمري، 2020).

ولا تخرج العلاقات القطرية-الأمريكية عن نطاق هذا الخلاف، على الرغم من الشراكة الأمريكية-الخليجية التاريخية في شكلها العام؛ إذ توسعت قطر في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة بمجموعة من الاتفاقيات الأمنية منذ تسعينيات القرن الماضي، تميزت بمتانتها ومكوناتها السياسية والاقتصادية والأهم من ذلك العسكرية، لتحتفظ

واشنطن -بموجبها- بقاعدة العديد الجوية مركزاً للقيادة والسيطرة وبصلاحيات العمل الاستخباراتي والحربي في المنطقة دون الحاجة إلى موافقة بقية العواصم الخليجية (كامل والنجم، 2020).

ثانياً: جهود الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية

تعد الوساطة من أهم وسائل حل المنازعات، وأكثرها رواجاً في العهد الحديث؛ نظراً لما أفرزته المنظومة الدولية من كيانات سياسية متنوعة في الحجم والإمكانيات، بالتزامن مع التشابك المعقد في المصالح القومية، التي تحمل في طياتها خلافات كامنة في الرؤى والمواقف، قد تقود إلى نزاعات محتملة (الخزرجي، 2009)، تستمر إزاءها الجهود والمساعي من جانب أطراف أخرى لاحتوائها دون استخدام القوة المسلحة ونتائجها الوخيمة، وتتلخص الوساطة في الجهد التطوعي لطرف ثالث لتسهيل الحوار في أجواء من السرّية والمرونة المطلوبة والسرعة في اتخاذ تدابير تقريب وجهات النظر بين الفرقاء عبر المفاوضات ومناقشة البدائل المتاحة للوصول إلى حلول مرضية للجميع، وتعتمد جهود الوساطة على دور الوسيط ومستوى الثقة والمصداقية التي يتمتع بها لدى الخصوم، ومهاراته في طرح الحلول الإبداعية وقدرته على الإقناع، وكفاءته في التغلب على تحديات هذه العملية المعقدة.

نظمت مساعي المصالحة بشكل منهجي وقانوني مع بدايات القرن العشرين، وتحديداً في اتفاقية لاهاي عام 1907، التي ألزمت الدول الموقعة عليها تسوية منازعاتها بالطرق السلمية واللجوء إلى وساطة الدول الصديقة، وأضافت المنظمات الدولية، كعصبة الأمم (1919) ثم الأمم المتحدة (1946)، قواعد جديدة لإنعاش الوساطة في وقف الحروب واللجوء إلى الحلول الودية عبر أطراف محايدة لحفظ الأمن والاستقرار العالميين (أوعثمان وبومدين، 2015-2016)، كما دعت الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي بدورهما إلى تسوية النزاعات بين أعضائها ودياً انطلاقاً من مبادئ التعايش السلمي وتعزيز التكامل العربي والإقليمي.

تميزت الكويت بتبني سياسة خارجية متوازنة؛ نظراً لحجمها الجغرافي الصغير ومحيطها العاصف بالتوترات، معتمدة على أدوات القوة الناعمة في التأثير على الدول

الأخرى، إلى جانب دبلوماسية الجذب والإقناع (سهر وآخرون، 2023)؛ الأمر الذي أكسبها أهلية القيام بدور الوساطة الحميدة في تسوية الأزمات والمنازعات الإقليمية، سواء في محيطها الخليجي أو على المستوى العربي والإسلامي خلال ستة عقود منذ استقلالها، كما اكتسبت خبرة تراكمية في الوساطة عبر محطات عدة من التدخل المثمر لحلحلة الخلافات الحدودية والنزاعات السياسية، تحولت بموجبها إلى أيقونة دبلوماسية صعبة المراس في المنطقة؛ فكانت الأزمة القطرية-الخليجية من أقوى التحديات التي واجهتها الوساطة الكويتية؛ نظراً لشدة مستوى الخلافات وتداعياتها السريعة، التي شكّلت بداية لتحولات جذرية في الكيان الخليجي ونذيراً يهدد بقاء منظومة مجلس التعاون، وما اعترت جهودها من عراقيل طوال مراحلها الزمنية.

كانت الأزمة الخليجية الجديدة عاصفة ومفاجئة في لحظاتها الأولى، بعكس سابقتها، بما فيها الأزمة القطرية الأولى (2013-2014) بين الدوحة وكل من الرياض وأبو ظبي والمنامة، التي اقتصرت على سحب السفراء وتم احتواؤها بمساعٍ كويتية في بضعة شهور (بلحرش، 2020)؛ إذ أُعلن في يونيو 2017 عن قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض مقاطعة شاملة براً وبحراً وجواً على دولة قطر (Aljassar, 2022)، وانضمت جمهورية مصر العربية بكل ثقلها القومي والسياسي طرفاً في الأزمة، في مؤشر على عمق النزاع وإشكالياته وتوسع نطاقه؛ ومن ثم، كانت الوساطة الكويتية فورية بمبادرة شخصية من الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح وقيامه بسلسلة من الرحلات المكوكية إلى الرياض وأبو ظبي والدوحة (صالح، 2020)، أكد خلالها للفرقاء الخليجيين أهمية التوصل إلى حل توافقي؛ باعتباره الخيار الأمثل لمصلحة دول مجلس التعاون والمنطقة العربية (المجالي، 2019)، وتجنيبها المزيد من الأزمات (كامل والنجم، 2020)، وأعقب ذلك بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، لشـــرح رؤيته للرئيـــس الأمريكي دونالد ترامـب (Donald Trump)، معلناً عن وقف أي سيناريو عسكري بعد اتصالات هاتفية مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

حققت المبادرة الأميرية نجاحاً مهماً في تجميد حدود الأزمة واستبعاد اللجوء إلى القوة، وخاصة بعد التأكيد اللاحق من الدول الرباعية أن الخيار العسكري لم

يكن مطروحاً، وتحييد الموقف الأمريكي عبر إعلان الرئيس ترامب عن تمسكه بالحل الكويتي، في ظل تغيير وزيري الخارجية ريكس تيلرسون (Rex Tillerson) والدفاع جيمس ماتيس (James Mattis) الأمريكيين (الشايجي، 2018)؛ مما أكسب الأمير مصداقية أكبر لدى مختلف الأطراف للمضي قدماً في جهود الوساطة.

كما حرصت دولة الكويت على إحياء دور الوساطة عند استضافتها لأول قمة خليجية بعد الأزمة في ديسمبر 2017، رافضةً تأجيلها على الرغم من حضور أمير دولة قطر واكتفاء دول المقاطعة بتمثيل وزاري؛ وذلك حرصاً على الكيان الخليجي واستمرار أعماله (صالح، 2020)، لكن غياب القادة الخليجيين أحبط فرصة سانحة بتعجيل تسوية الأزمة مبكراً على الأراضي الكويتية. وفي دلالة مباشرة على التمسك بالحلول السلمية، نجحت قمة الكويت في تأسيس لجنة جديدة لفض المنازعات في مجلس التعاون (الشايجي، 2018).

ومن المبادرات السريعة لاحتواء الأزمة ومنع تأثيرها السلبي شعبياً، استضافت الكويت بطولة كأس الخليج لكرة القدم، بدلاً من دولة قطر حرصاً على ضمان مشاركة جميع المنتخبات الخليجية، الأمر الذي تم بنجاح في ديسمبر 2017، كما نظمت في مطلع عام 2018 مؤتمراً لمجالس الأمة والشورى لدول الخليج لإبقاء قنوات الحوار بين أطراف النزاع مفتوحة على مختلف المستويات، وتوّج بمجموعة من القرارات الخليجية الخاصة باستكمال المنظومة التشريعية وتوحيد القواعد القانونية في مجلس التعاون.

كما كان لانتخاب دولة الكويت في عضوية مجلس الأمن الدولي عام 2018 والتناوب على رئاسته، دافع مهم في هذا التوقيت لتوظيف مكانتها الدولية لخدمة النهج الدبلوماسي وتأكيد دور الوساطة التي استثمرتها بالفعل في اتجاه الملف السوري والأوضاع في العراق، وفي الأزمة القطرية على وجه الخصوص (الشايجي، 2018).

بدأت مؤشرات إعادة الأمل في نجاح الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية تلوح في الأفق خلال عام 2019، وذلك من خلال المشاركة القطرية على مستوى رئيس الحكومة في عدة قمم متعاقبة عقدت في المملكة العربية السعودية، وبدأت بقمة مكة

المكرمة في مايو، وقمة مجلس التعاون في ديسمبر من العام نفسه، بالإضافة إلى الزيارة السرية التي قام بها وزير الخارجية القطري إلى الرياض في أواخر العام نفسه؛ الأمر الذي عزز رغبة الجانب السعودي في الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة (وحدة الدراسات السياسية، 2021).

في هذه الأثناء، انتكست الحالة الصحية لسمو الأمير الراحل وغادر للعلاج في الولايات المتحدة الأمريكية، فحال ذلك العارض دون مواصلة جهوده الشخصية في الملف الخليجي حتى وفاته في سبتمبر 2020، إلا أن دور الوساطة استمر على مستوى وزارة الخارجية وبتوجيهات مباشرة من خلفه الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الصباح، فشهدت المراحل الأخيرة من الأزمة زيارات مكوكية مستمرة لوزير الخارجية الكويتي للعواصم الخليجية، وكان لدولة الكويت السبق السياسي والإعلامي في الإعلان عن إتمام المصالحة الخليجية، وإنهاء المقاطعة وفك الحصار عن دولة قطر، وإعادة فتح جميع المنافذ الحدودية بينها وبقية دول الخليج (الصباح وآخرون، 2021)، وذلك في الرابع من يناير عام 2021، وقبيل قمة العلا الخليجية في المملكة العربية السعودية التي شهدت حضور أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح، دلالة على الدور الكويتي واعتزازاً به في طي صفحة الأزمة القطرية-الخليجية، وإيذاناً بالتخلص من رواسبها والتعافي من آثارها.

يعكس تحليل المضمون الذي استرشدت به الدراسة جدية المساعي الكويتية وتنوع أدوارها بما يتناسب مع طبيعة الأزمة الخليجية وخطورتها؛ مما يؤكد كفاءة الدبلوماسية الكويتية في هذه الوساطة وثباتها طوال مدة الأزمة، ويبين جدول 1 حصاد الوساطة الكويتية على مدى أربع سنوات وما اشتملت عليه من رعايتها لقنوات التواصل وتنظيم اللقاءات والفعاليات بين الفرقاء الخليجيين، وما بُذل من جهودٍ شخصية لسمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح في هذا الشأن.

جدول 1

*حصاد الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية-الخليجية (2017-2021)**

أشكال الوساطة الكويتية ووسائلها خلال الأزمة الخليجية	عدد التكرارات
الأحداث والفعاليات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، التي نظمتها دولة الكويت بشأن الأزمة الخليجية.	90 حدثاً دبلوماسياً
اللقاءات الأميرية مع أطراف الأزمة الخليجية على مختلف المستويات السياسية.	23 لقاءً دبلوماسياً
القمم الخليجية الثنائية والمشتركة لسمو أمير دولة الكويت خلال الأزمة الخليجية.	6 لقاءات قمة
البرقيات الأميرية المتبادلة مع قادة دول مجلس التعاون خلال الأزمة الخليجية.	42 برقية
الجلسات والاجتماعات للمباحثات الكويتية مع أطراف الأزمة الخليجية.	36 جلسة
الخطابات الأميرية الرسمية التي تناولت الأزمة الخليجية.	6 خطابات
المسافة التي قطعتها الدبلوماسية المكوكية في مساعي الوساطة خلال الأزمة الخليجية.	26.000 كيلومتر

ملاحظة. * من إعداد الباحثين، المصدر: الشايجي (2018، ص. 192)؛ نديب قطر (2018).

فعلى سبيل المثال، نجحت دولة الكويت في تنظيم ما يقارب 90 حدثاً دبلوماسياً رفيع المستوى، ضمت كبار المسؤولين في الدول المتنازعة، تخللها 23 لقاءً مباشراً لسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح مع أطراف الأزمة على مختلف المستويات السياسية، كما نجح سموه في عقد 6 لقاءات قمة ثنائية وجماعية مع القادة الخليجيين، الذين تبادل معهم 42 برقية ورسالة طوال مدة الأزمة.

كما استضافت الكويت نحو 36 جلسة للمباحثات المباشرة بين أطراف الأزمة الخليجية؛ مما يؤكد نجاح مثل هذه الخطوات في تقريب وجهات النظر وكسر الجمود الدبلوماسي بين دول الخليج على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بينها بشكل كامل، في حين قطعت المساعي الحميدة الكويتية مسافة 26,000 كيلومتراً في الرحلات المكوكية بين عواصم دول مجلس التعاون والدول الصديقة، كان نصيب الأسد منها لسمو الشيخ صباح الأحمد الصباح.

وأخيراً، حرص سمو الأمير الراحل على إلقاء مجموعة من الخطابات الرسمية العلنية بشأن الأزمة الخليجية، بلغت 6 خطابات، وذلك بالتوازي مع اللقاءات والاجتماعات السرية، في دلالة على أهمية القضية الخليجية من جانب، وإطْلاع الرأي العام العالمي، والخليجي على وجه التحديد، على مجريات الأمور من جانب آخر.

ويبين جدول 2 مضمون الخطابات الأميرية التي حملت ثلاثة توجهات، تعكس في مجملها خبرة الدبلوماسية الكويتية والحنكة الشخصية لسمو أمير دولة الكويت، وفن الاحتواء السياسي وفرض آفاق الأمل في تدرج دبلوماسي من المستوى الرفيع.

ووفقاً لجدول 2، ركز مضمون خطابات سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح على خطورة الأزمة الخليجية، والتحذير من تداعياتها، في توجه واضح لممارسة الضغط السياسي على أطرافها، خاصة في مراحلها الأولى، مبيناً أنها "من أخطر التهديدات التي شهدها مجلس التعاون"، كما "ستكون لها نتائج بالغة الضرر والدمار على أمن دول الخليج وشعوبها"، وناصحاً "أن نكون على وعي كامل بمخاطر التصعيد بما يعنيه ذلك من تداعيات إقليمية ودولية"، وحمّل الأطراف المتنازعة والشارع الخليجي مسؤولية تجنب تأجيج الخلاف؛ لأن "التاريخ وأجيال الخليج القادمة والعرب لن تغفر لكل من يسهم ولو بكلمة واحدة في تأجيج هذا الخلاف أو يكون سبباً فيه"، ومع ذلك أبدى تفاؤلاً بإمكانية الوصول إلى تسوية سياسية، مشدداً على "ثقة الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة"، كما أضاف لغة العاطفة في "ضرورة المحافظة على البيت الخليجي"، باعتباره "بارقة أمل واعدة ونموذجاً يجب أن يحتذى به في التعاون"، وأخيراً أبرزت خطاباته نتائج الاحتواء والتهدئة، كمنع "التدخل العسكري" وتحقيق انفراجات سياسية عبر "استعداد قطر لتقبل جزء كبير من المطالب وتطبيقها"، والدفع بالمفاوضات والتنازلات المتبادلة للوصول إلى حلول نهائية.

جدول 2

مضامين خطابات سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح خلال الأزمة القطرية - الخليجية (2017-2018)

العنوان	المضمون
التحذير من خطورة الأزمة وتداعياتها.	- من أخطر التهديدات التي شهدها مجلس التعاون. - ستكون لها نتائج بالغة الضرر والدمار على أمن دول الخليج وشعوبها. - يجب أن نكون على وعي كامل بمخاطر التصعيد بما يعنيه ذلك من تداعيات إقليمية ودولية تعود بالضرر على الخليج وشعوبه. - التاريخ وأجيال الخليج القادمة والعرب لن تغفر لكل من يسهم ولو بكلمة واحدة في تأجيج هذا الخلاف أو يكون سبباً فيه
التفاؤل والثقة في الوصول إلى تسوية سلمية.	- هذه الأزمة معقدة ولكن لا يوجد شيء لا يمكن أن يوجد له حل. - هذه الأزمة مهما طالت ستحل. - الأزمة الخليجية يجب أن تحل في إطار جهود الوساطة الكويتية. - مجلس التعاون هو بارقة أمل واعدة في ظلام العمل العربي والشمعة التي تضيء النفق الطويل، ونموذج يجب أن يحتذى به في التعاون. - الهدف الأوحد لدولة الكويت من الوساطة الخليجية هو إصلاح ذات البين وترميم البيت الخليجي الذي هو بيتنا وحمايته من الانهيار. - إنها ليست وساطة تقليدية ونحن لسنا طرفاً ثالثاً بل طرف واحد مع شقيقين.
الاحتواء والانفراجات السياسية.	- الحمد لله منعنا تدخلاً عسكرياً. - إن الكويت تمكنت من التهدئة في مواجهة الخلاف بين دول مجلس التعاون. - تسلمنا جواب دولة قطر فيما يتعلق بالمطالب الثلاثة عشر وقطر مستعدة لتقبل جزء كبير منها وتطبيقه.

ملاحظة. * من إعداد الباحثين، المصدر: الشايجي (2018، ص. 192)؛ الصباح وآخرون (2021، ص ص.28-46)؛ نديب قطر (2018)؛ Alajmi (2018, pp.537-548)؛ Abu Sulaib (2020, pp.46-60).

ومما يؤكد أهمية دور الوساطة الكويتية في حل الأزمات وجهودها الواضحة في النزاع الخليجي عام 2017 تحديداً، تصدّر دولة الكويت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأول دولة سلمية في المنطقة وفقاً لتقرير مؤشر السلام العالمي Global Peace Index (GPI) لعام 2018، كما احتلت المرتبة 42 من أصل 163 دولة في العالم في التقييم السنوي لمعهد الاقتصاد والسلام Institute for Economics and Peace (IEP)، الذي يقيس حالة السلام لدول العالم تبعاً لمستوى الأمان والسلامة في المجتمع ومدى انخراط الدولة في الصراع المحلي والدولي ودرجة العسكرة فيها (الشايجي، 2018).

ثالثاً: عوامل نجاح الوساطة في الأزمة القطرية في ظل المعوّقات والتحديات

واجهت الوساطة الكويتية خلال مراحل الأزمة القطرية مجموعة من العراقيل والتحديات، أطالت أمدها وعاقت سرعة تقدمها في إعلان تسويتها النهائية، إلا أن الدبلوماسية الكويتية نجحت في تجاوزها والتكيف مع بيئتها المعقدة بمرونة عالية، والحد من آثارها السلبية، وإبقائها في دائرة الحلول والمعالجات السلمية، وتكمن أولى عوامل نجاح الوساطة الكويتية في الموروث التاريخي للدبلوماسية الكويتية والدور المحوري للشيخ صباح الأحمد الصباح في احتواء الأزمة سياسياً، كما نجحت الدبلوماسية الكويتية في إبقاء وساطتها خياراً وحيداً للخروج من الأزمة في الإطار الخليجي، باعتبارها ابنة بيئتها وأحد أقطاب منظومتها، خاصة بعد تراجع الدور الأمريكي وغياب المواقف الأوروبية والعربية الفعّالة.

واتسمت الدبلوماسية الكويتية أيضاً بالثبات والاستدامة طوال الأزمة، واستغلت قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتنازعة لتكون حاضنة اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف على مختلف المستويات بين الفرقاء، كما تمتعت بقدرتها على إقناع أطراف النزاع بتدرج وحذر وفقاً لتداعيات الأزمة الميدانية، واستثمار الانفراجات السياسية فيها، كمحاولات الرئيس الأمريكي للتوسط في أثناء الأزمة السعودية-التركية على خلفية مقتل جمال خاشقجي، واستغلال قمة العلا في المملكة العربية السعودية في مطلع عام 2021 بمشاركة أمير دولة قطر لتعزيز جهود المصالحة النهائية، كما تميزت

الحنكة الدبلوماسية الكويتية باغتنام المعطيات الإيجابية؛ كالتزام الجانب المصري الهدوء السياسي، وتجاوب أمير دولة قطر مع مبادرات سمو أمير الكويت، لحصر أطراف الأزمة بين الرياض والدوحة وتسويتها في إطار البيت الخليجي بمخارج واقعية.

وأخيراً، استغلت الوساطة الكويتية تداعيات الكلفة المالية للأزمة وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات دولها في جهود المصالحة لإقناع الأطراف المتنازعة بأهمية منطقة الخليج الإستراتيجية والجدوى الاقتصادية الكامنة في المشاريع الاستثمارية الكبرى المرتقبة لمواجهة تحديات المستقبل وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام، التي تتطلب استقراراً سياسياً وأمنياً مستداماً.

أسهمت العوامل السابقة مجتمعة في تذليل التحديات والعراقيل التي تخللتها الأزمة الخليجية وعاقت سرعة نجاحها لفترة غير معهودة في عمر مثيلاتها من الأزمات السابقة (صالح، 2020)، ومن أهم المعوقات التي واجهت جهود الوساطة الكويتية ما يأتي:

1 - التصعيد الإعلامي الواسع

اتخذت بداية الأزمة طابعاً حاداً وغير مسبوق من الحرب الإعلامية، وظفت فيها وسائل الإعلام التقليدية والحديثة على نطاق واسع ضد قطر، فكانت من أهم المؤشرات السلبية أمام جهود الوساطة الكويتية، خاصة في ظل الاستقطاب الشعبي العنيف، الذي أسهمت فيه وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديداً منصة "إكس" (X) (المعروفة سابقاً بتويتر) (السعدي، 2021)، التي شكلت ساحة رئيسية لها؛ حيث جُنّد الكثير من الأفراد واللجان والجيوش الإلكترونية، وطبقت إستراتيجية الإغراق في نشر محتوى تحريضي هائل يعكس تغلغل الأزمة على المستوى الشعبي داخل البيت الخليجي والعربي (وحدة الدراسات السياسية، 2018)، ولهذا حرص الوسيط الكويتي ورواد التواصل الاجتماعي الكويتيون على التحذير من خطورة الحملات الإعلامية والاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي، على وحدة منطقة الخليج واستقرارها، فضلاً عن أثر ذلك في إعاقة جهود الوساطة الكويتية (صالح، 2020).

واجهت جهود الوساطة الكويتية، في تخفيف وتيرة الحرب الإعلامية في الشهور الأولى للأزمة، صعوبة كبيرة من جراء استمرار دول المقاطعة في استغلال الترسانة

الإعلامية لصالح تبرير قراراتها المعادية لقطر على حساب لغة الخطاب السياسي؛ مما شكل عائقاً شديداً أمام إقناع أطراف الأزمة بضرورة السيطرة على وسائل الإعلام، والحد من التوظيف التحريضي في وسائل التواصل الاجتماعي، التي رافقت الأزمة لشهور طويلة (الصباح وآخرون ، 2021)، ولم تسلم دولة الكويت ومساعيها من انتقاداتها العنيفة في كثير من الأحيان، إلا أن الرهان كان ناجحاً على انحسار موجة العنف الإعلامي على المنصات الإلكترونية مع مرور الوقت، وتحولها الإيجابي لمسايرة المواقف الرسمية عند الانفراجات السياسية.

2 - تصلب مواقف أطراف الأزمة

كانت مظاهر التصلب في المواقف المتبادلة والمتصادمة بين أطراف الأزمة الخليجية واضحة بشدة؛ إذ تمسك كل طرف بمطالبه، رافضاً بشكل قاطع الاستماع لمطالب الطرف الآخر أو محاولة تفهمها والتعاطي معها، وانعدمت في ظل ذلك رغبة الأطراف واستعدادها للتفاوض والمساومة، والبحث في إمكانية الوصول إلى تسوية مُرضية للجميع (أبو زيد، 2018)، فتشبّث الطرف الرباعي في النزاع بمطالبه التي سلمها للوسيط الكويتي، متمثلة في 13 شرطاً واجب التنفيذ من الجانب القطري لإلغاء قرار المقاطعة وفك الحصار، ومن أهمها إغلاق قناة الجزيرة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة، وقطع العلاقات مع الجماعات الدينية؛ مثل الإخوان المسلمين وحزب الله والقاعدة وتنظيم داعش، وتسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية، بالإضافة إلى وقف الدعم لأي منظمة تصنفها الولايات المتحدة كياناً إرهابياً (ميسوم، 2020).

في المقابل، التزمت دولة قطر بحقها في السيادة ورفض كل أشكال التدخل في سياستها الخارجية، معتبرة قرارات المقاطعة والحصار مخالفة صريحة للقانون الدولي، وبينما كانت دول المقاطعة تراهن على التحولات والمتغيرات على الساحة الدولية في إضعاف الموقف القطري ودفعه إلى الرضوخ لمطالبها، فإن الكفة الدولية أخذت تميل لصالح الدوحة بعد عدة شهور من الأزمة؛ مما عزز تمسك قطر بالحوار والتفاوض دون شروط مسبقة، أو ممارسة أي وصاية أو إملاءات عليها، كما عارضت الخوض في أي حلول تكتيكية أو مرحلية لإطالة أمد الأزمة خشية تغير المعطيات

الدولية وعودة الضغوطات لإجبارها على الانصياع للمطالب المفروضة، مؤكدة الحلول الجذرية، وتطبيق مبدأ المساواة في السيادة، وحق جميع الدول في تحقيق الأمن على حدٍّ سواء دون هيمنة أي طرف على الآخر (السعدي، 2021).

وبالفعل، حالت المواقف المتصلبة لطرفي الأزمة في الشهور الأولى دون توفير الأرضية المناسبة والمناخ الملائم للوساطة الكويتية في إحراز تقدم سريع وتقريب الجميع إلى منطقة الحلول والتسويات المقبولة للجميع، إلا أن الدبلوماسية الكويتية تعاطت بذكاء مع هذا الموقف المتشدد، باعتباره قوة تفاوضية لجميع الأطراف قبيل الدخول في محادثات تتطلب تقديم تنازلات متقابلة، وحق أطراف الأزمة في استغلال الظروف الخارجية لتعزيز مواقفها السياسية، على أمل اختراق هذا التمنع الصلب مع مرور الوقت، كما عمد أمير الكويت الراحل إلى تهدئة أجواء المواقف المتشددة بالإعلان عن تلقيه جواب دولة قطر فيما يتعلق بمطالب دول المقاطعة واستعدادها لتقبل جزء كبير منها وتطبيقه، في الوقت الذي استمرت فيه بممارسة الضغط السياسي على جميع الأطراف للدخول في أجواء الحوار والمفاوضات (أبو زيد، 2018).

لذلك، كانت الوساطة الكويتية تعتمد -بشكل كبير- على تماسك منظومة مجلس التعاون واعتبارها المدخل الرئيسي للمصالحة المرتقبة، فحرصت الدبلوماسية الكويتية على انعقاد قمة الكويت 2018 على الرغم من ضعف التمثيل الخليجي للمحافظة على بقاء المجلس والمضي في فعاليته وفق الجدول الزمني المنظم لذلك، على أمل استعادة القمم القادمة لقادتها في الاجتماعات القادمة؛ الأمر الذي تأكد استقراؤه بنجاح عندما التأم الجمع الخليجي في قمة العلا 2021 إيذاناً بالتسوية الكاملة للأزمة.

3 - انعدام الثقة وغياب الأطر المؤسسية لحل النزاعات في المنظومة الخليجية

بالنظر إلى عمق الأزمة القطرية وسابقتها عام 2014 على خلفية أزمة سحب السفراء من الدوحة، يتبين بجلاء استمرار جذور الأزمة وتطورها في طبيعة مركبة ومعقدة برزت بقوة مجدداً في عام 2017؛ وذلك بسبب التداخل الشديد بين أسبابها وأبعادها، والعوامل المؤثرة على مساراتها؛ إذ كانت من جهة أزمة ناتجة من تصادم المواقف والسياسات الخارجية، وتضارب المصالح بين أطرافها على الصعيدين الإقليمي

والدولي، وانسحبت على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، لكنها من جهة أخرى، كشفت عن نتاج انعدام الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ مما شكل عائقاً كبيراً أمام جهود الوساطة الكويتية للوصول مبكراً إلى أرضية مشتركة تجمع الأطراف المتنازعة وتدفعهم نحو التفاوض (حسن، 2015).

لذلك؛ سعت جهود الوساطة الكويتية إلى دفع الفرقاء للعودة إلى المواثيق والآليات المنظمة لمجلس التعاون الخليجي على الرغم من غياب أو ضعف تلك المرجعيات وأدواتها التنفيذية، بالإضافة إلى الانقسام الشديد بين الدول الأعضاء وتحولها إلى تكتلات متنازعة تفتقر إلى المرونة الكافية للعودة إلى طاولة الحوار، لا سيما في العامين الأول والثاني من عمر الأزمة، لذا كان الوسيط الكويتي يحذر طوال تلك الفترة من أن الأزمة ستكون مستعصية على الحل إذا ما استمر تعنت جميع الأطراف على النحو القائم (أبو زيد، 2018)، كما استغلت الكويت هذا الحدث بالإعلان عن تأسيس لجنة جديدة لفض المنازعات في المنظومة الخليجية في أثناء استضافتها للقمة الخليجية في ديسمبر ويناير 2017-2018.

وكان ضعف مستوى التمثيل في الاجتماعات واللقاءات التي دعت إليها الوساطة الكويتية في بداية الأزمة للجمع بين قادة الدول المتنازعة على طاولة واحدة، مدعاة لتعقيد الوضع، وعرقلة المساعي الرامية إلى تسوية الأزمة؛ فقد امتنع قادة السعودية، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان عن حضور اجتماعات الدورة الـ 38 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في الكويت مطلع عام 2018 (صالح، 2020)، وكان ذلك دافعاً لامتناع أمير قطر عن المشاركة في مؤتمر القمة الذي دعت إليه الوساطة الكويتية في ديسمبر من العام نفسه؛ الأمر الذي أعطى انطباعاً سلبياً عن جهود الوساطة الكويتية حتى ذلك الحين (السعدي، 2021).

4 - ضعف الموقف العربي وانقسام الرأي العام الخليجي والعربي

أضافت هشاشة الموقف العربي تحدياً آخر لجهود الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية؛ إذ لم تحرك الجامعة العربية ساكناً في هذا الشأن الخطير، واكتفت بدعم المبادرة الكويتية، كما تباينت مواقف العديد من الدول العربية بين الصمت أو الحياد

أو التعاطف مع الدوحة، كما هو الحال في كل من المغرب وتونس والجزائر، فيما عبرت العراق والأردن عن رفضهما للحصار على قطر، في حين انحازت موريتانيا لدول المقاطعة وقامت بطرد السفير القطري (المجالي، 2019).

أما على المستوى الشعبي؛ فقد كان انقسام الرأي العام الخليجي والعربي غاية في الوضوح، ومؤثراً بدرجة كبيرة على مسار الوساطة الكويتية وحرمانها من الإسناد الجماهيري، سواء على مستوى دول الخليج العربية أو على صعيد الشارع العربي ككل، الذي ركز جل اهتمامه في الحرب الإعلامية الشرسة عبر منصات التواصل الاجتماعي، وغلبت عليه لغة التحريض والعدائية؛ مما أدى إلى تعكير الأجواء المناسبة أمام خيارات الحوار والوساطة الحميدة (الصباح وآخرون، 2021).

إلا أن الدبلوماسية الكويتية كسبت غياب الموقف العربي للانفراد بجهود الوساطة وبدعم ضمني أو خجول في المحيط العربي، في حين تعاطت مع الإعلام الصاخب بهدوء واستكمال دورها خلف الكواليس خاصة في الفترات الأولى من عمر الأزمة ترقباً لتراجع التراشق الإعلامي الكثيف.

5 - أقلمة الأزمة (الدور التركي والإيراني)

ارتبطت الأزمة الخليجية -بشكل كبير- بالسياسة الخارجية القطرية، وتحديداً بعلاقات الدوحة مع كل من أنقرة وطهران، وشكلت بدورها الموقف من جماعات الإسلام السياسي السنية و الشيعية على حدٍّ سواء، وقد ضاعف الإسناد الإقليمي السريع لقطر، من هاتين الدولتين بعد إعلان المقاطعة، من حدة الأزمة وزيادتها؛ إذ عبّرت تركيا عن رفضها بشدة لقرار الطرف الرباعي، ووقوفها الكامل مع دولة قطر (المجالي، 2019)، على الرغم من الخطاب المتوازن الذي تبنته أنقرة في تعاملها مع الأزمة، إلا أن انحيازها عكس اصطفافاً واضحاً إلى الجانب القطري، تجاوز حدود تزويد أسواقها بالمواد الغذائية وتقديم الدعم اللوجستي، إلى نشر 5000 جندي في قاعدة الريان العسكرية في قطر (أبو سعدة، 2018)، إلا أنه في الوقت نفسه بادرت تركيا إلى عرض جهود دبلوماسية تصالحية؛ تأكيداً لمساعيها لحل الأزمة على الرغم من الممانعة التي واجهتها من البداية (المولى وتقية، 2017).

ويرى البعض أن العلاقات القطرية-التركية وتعزيزها فور تفجر الأزمة قد أسهمت في صنع التوازن بين أطرافها، وخاصة في الحد من تصاعد وتيرتها أو اللجوء إلى استخدام القوة، في ظل التهديدات الضمنية لخطاب دول المقاطعة بالعمل العسكري (Aras & Akpinar 2017)، فكان التحالف العسكري القطري-التركي بمنزلة العامل الأساسي في امتصاص الصدمة واحتواء نتائج سياسة دول المقاطعة، فضلاً عن التوسع في الانفتاح الانتقائي إقليمياً باتجاه إيران، خاصة في الجوانب الاقتصادية (باكير، 2018).

لقد كانت إيران من أبرز المستفيدين من الأزمة الخليجية والتفاعل مع إفرازاتها؛ ومن ثم، لم تتردد في الانحياز للموقف القطري على خلفية الصراع الإقليمي بينها وبين المملكة العربية السعودية في العديد من الملفات الساخنة في العالم العربي، كالحرب الأهلية في سوريا والاختناق السياسي في العراق وتداعيات الحرب في اليمن، فكانت أزمة الخليج فرصة مناسبة لطهران للتحرر من وطأة التركيز عليها ومراقبة سلوكها السياسي الخارجي في المنطقة لتعزيز نفوذها السياسي في اليمن، إلى جانب التقرب المباشر من قطر (أبو سعدة، 2018)، على الرغم من الإعلان الرسمي عن اتخاذ موقف محايد، ودعوتها جميع الأطراف إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية، بالتوازي مع استغلال فرصة تعويض خسائرها الاقتصادية الناجمة عن الحصار الدولي عبر الانفتاح التجاري مع قطر بكثافة (المجالي، 2019)، وفي المقابل انحصرت الخطوات التي اتخذتها الدوحة تجاه إيران في كسر المقاطعة والحصار، دون التوسع نحو إقامة تطوير تحالف سياسي مع إيران؛ لاعتبارات إقليمية وعالمية دقيقة يتفهمها الجانب الإيراني جيداً (باكير، 2018).

على الرغم من نجاح دولة قطر في تعزيز موقفها السياسي من الأزمة وقدراتها التفاوضية فيما بعد عبر الانفتاح الكبير على تركيا وإيران، فإن هذا التحول الدراماتيكي غير المسبوق في الخلافات الخليجية التاريخية كان من شأنه تدويل أبعاد أزمة 2017 جغرافياً، وإفساح المجال أمام أبرز قوتين إقليميتين للحصول على موطئ قدم في الدائرة الخليجية، وبالنتيجة تعقيد جهود المصالحة الكويتية التي أعلنت منذ البداية ضرورة تسويتها في الإطار الخليجي المحلي (الصباح وآخرون، 2021).

إلا أنه يمكن القول: إن منطلقات السياسة الخارجية الكويتية وعلاقاتها الدبلوماسية الأكثر توازناً مع كل من تركيا وإيران، إلى جانب الحد الأدنى من تفهم الدولتين الكبيرتين لخصوصية الشأن الخليجي وتوازناته، كان كفيلاً بإقناع أنقرة وطهران بأن أي تسوية خليجية شاملة في إطار مجلس التعاون من شأنه أن ينعكس إيجاباً في المستقبل على العلاقات الثنائية والمشتركة بين كل منهما والمنظومة الخليجية ككل، وهذا ما أكدته نتائج تسوية العلا في تحقيق تقدم واضح في العلاقات التركية-الخليجية من جهة، والتراجع الواضح للغة التصعيد السياسي مع إيران من جهة أخرى، إضافة إلى وقف إطلاق النار في اليمن.

6 - تباين مواقف الدول الكبرى

لم تكن الساحة الدولية عند تفجر الأزمة الخليجية عام 2017، وامتدادها قرابة أربع سنوات، بيئة مناسبة لأي تسويات سريعة للخلاف، ولم تسهم مواقف القوى الكبرى، كأهم الشركاء الإستراتيجيين لدول مجلس التعاون، في تهيئة الأجواء المناسبة للمصالحة، بل تسببت، من خلال سياساتها المتباينة، في إعاقة الجهود الكويتية في هذا الخصوص.

فمن جهة، تزامنت الأزمة الخليجية مع إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الخارجية الانعزالية في عهد الرئيس دونالد ترامب، وخفض مستوى وجودها وتنفيذ التزاماتها في العالم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط (BaniSalameh, 2023)، إضافة إلى تراجع أهمية المنطقة إستراتيجياً بسبب تحولات أسواق الطاقة وبدائلها عالمياً؛ الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات العربية البينية وزيادة حدة التوترات والانقسامات السياسية فيما بينها، وإثارة الأزمات بين حلفائها من دول الخليج العربي، كما في الخلاف القطري مع السعودية والإمارات والبحرين (الشاهر وآخرون، 2017)، فاتسمت مواقف الإدارة الأمريكية من الأزمة الخليجية، ومن جهود الوساطة الكويتية، بالسلبية تارة، والتذبذب والتناقض تارة أخرى؛ إذ أكدت ضرورة التزام قطر بجهود مكافحة الإرهاب في مقابل دعوة دول المقاطعة والحصار إلى التخفيف من قراراتها، في الوقت الذي اعتبرت مطالب هذه الدول معقولة (أبو ارشيد، 2017؛ كامل والنجم، 2020؛ المجالي، 2019؛ وحدة الدراسات السياسية، 2017).

وسرعان ما تدحرج موقف البيت الأبيض لصالح الدوحة، التي وقعت مع الجانب الأمريكي اتفاقية عسكرية بقيمة 12 مليار دولار، وكانت هذه الاتفاقية كفيلة بالإعلان عن أن حصار قطر كان قراراً غير حكيم (أبو سعدة، 2018؛ صالح، 2020)، كما عزز لقاء القمة بين الشيخ تميم بن حمد والرئيس ترامب -على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2017- موقف الدوحة السياسي؛ إذ أشاد الرئيس الأمريكي بأمير قطر، ووصف العلاقة بينهما بالصداقة الطويلة، مؤكداً التزام إدارته بحل الأزمة القطرية في أسرع وقت ممكن (وحدة الدراسات السياسية، 2018؛ Akpinar et al., 2018).

أما الاتحاد الأوروبي؛ فقد التزم الحياد، واكتفى بالدعوة إلى تكثيف جهود الوساطة لحل الأزمة بالطرق السلمية، وهو موقف قائم على اعتبارات المصالح الأوروبية؛ ففي حين عبّرت ألمانيا عن رفضها للمزاعم السعودية حول قطر، والعمل على إقرار موقف أوروبي مغاير للموقف الأمريكي المنحاز للسعودية، اكتفت بريطانيا بالإعلان عن دعمها للوساطة الكويتية، مع التأييد الضمني للموقف السعودي ومناشدة قطر الاستماع لمطالب جيرانها، في حين ظهرت فرنسا الأقرب للطرف السعودي-الإماراتي، إلا أنها لم تعلن تأييدها الصريح لقرار المقاطعة والحصار، بل دعت إلى عدم التصعيد في المنطقة وتأييد الوساطة الكويتية بقوة (أبو سعدة، 2018؛ كامل والنجم، 2020؛ المجالي، 2019).

ومن ثم؛ يمكن القول: إن تباين المواقف السياسية للدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، أسهمت بدورها في عرقلة جهود الوساطة الكويتية وتأخيرها؛ إذ عززت كل منها موازين القوة والدعم الخارجي عند أطراف الأزمة؛ مما كان له الأثر المباشر في تصلب مواقفها، وعدم الاستعداد للتقارب حول الحلول الوسط، لكن في المقابل تميزت كفاءة الدبلوماسية الكويتية في سرعة التواصل المباشر مع الرئيس الأمريكي ترامب وكسب تأييده للوساطة الكويتية وعدم تقديم مبادرات رديفة، كما استُغلّ العامل الزمني الذي نتج عنه تغيير الإدارة الأمريكية بعد انتخابات 2020، وحالة الجمود السياسي الذي أنهك الاستقطاب الإعلامي وتغليب الحكمة والمصالح الإستراتيجية لجميع الأطراف؛ مما شكل فارقاً مهماً في الدفع نحو التسوية النهائية.

الخلاصة

لم تشهد دول الخليج أزمة بخطورة ما وصلت إليه الأزمة القطرية عام 2017، لكن الوساطة الكويتية لم تنجح بعد جهود مكثفة، على الرغم من العديد من التحديات والعراقيل، في تحقيق مصالحة تاريخية فحسب، بل في حماية البيت الخليجي من الانهيار أيضاً، وفتح آفاق واعدة لاستقرار المنطقة وجذب الاستثمارات العالمية إليها، وتخفيف حدة الصراع في قضايا إقليمية ساخنة.

واستعرضت الدراسة بمنهجية التحليل الوصفي والتاريخي والاستعانة بتحليل المضمون، أسباب الأزمة وتداعياتها، والعقبات أمام الوساطة الكويتية؛ مثل الحرب الإعلامية وتصلب المواقف واهتزاز الثقة، في ظل ضعف الدعم من الموقفين العربي والدولي، وبينت انقسام الرأي العام الخليجي والعربي وتجاذباته، وانعكاساته السلبية على جهود المصالحة، والأخطر من ذلك تجاوز أزمة 2017 إطارها التقليدي؛ مما كان ينذر بتدخل أطراف إقليمية ودولية، قد يهدد وجود منظومة مجلس التعاون.

كما تناولت الدراسة جهود المصالحة الكويتية اعتماداً على رصيدها التاريخي في حل الأزمات، ودور الوسيط المتمثل في شخصية سمو أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد، وأدوات المصالحة التي شملت الضغط السياسي والمرونة الدبلوماسية، وتوظيف اللقاءات السياسية على مختلف المستويات، وأبرزت كفاءة الدبلوماسية الكويتية في التعاطي مع التحديات بأساليب مختلفة وفقاً للمتطلبات الخاصة بكل منها، والعمل بتدرج وبنفس طويل لامتصاص الصدمات الفورية لتطورات المشهد، والنجاح في تفكيك الأزمة وتعقيداتها؛ مما أكسب الوساطة مهارات إضافية، وترجم تنبؤات الأمير الراحل بأن الأزمة ستحل عبر الكويت وبأن تصب نتائج التسوية لصالح المنظومة الخليجية واستعادة مكانتها عالمياً؛ الأمر الذي شهده الانتعاش الاستثماري النوعي في العواصم الخليجية، وبدء الحوار الخليجي-الإيراني حول ملفات مغلقة تماماً، وخاصة في الشأن اليمني، واستئناف العلاقات السعودية-الإماراتية مع تركيا، بالإضافة إلى المكتسبات الفردية لأطراف النزاع الرئيسيين؛ إذ نجحت دولة قطر في استضافة أهم المناسبات الرياضية العالمية وتنظيمها الرائع لمونديال 2022، في حين أطلقت المملكة

العربية السعودية أحد أكبر الخطط الاستثمارية الشاملة في العالم المتمثلة في مشروع نيوم، وفوزها بتنظيم كأس العالم مجدداً في منطقة الخليج خلال العقد القادم.

ختاماً، يجب أن تستكمل المصالحة الخليجية بتطوير الأطر المؤسسية المنظمة لمجلس التعاون للتعامل مع الأزمات المماثلة في حال وقوعها، ووضع الأسس الكفيلة بالحد من تفاقم الخلافات البينية في المنظومة الخليجية، ويتأتى ذلك بتأسيس دائرة عليا متخصصة في إدارة الأزمات ضمن هيكل المجلس الخليجي بضوابط ملزمة لجميع الأعضاء في اللجوء إلى الوسائل السلمية، كمقدمة لمتطلبات وترتيب الشراكات الإستراتيجية العالمية في ظل التحولات الدولية السريعة والتغيرات الجذرية في موازين القوة وطبيعتها، والانكفاء نحو الداخل في السياسة الأمريكية، لضمان شروط استدامة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج في أجواء من الاستقرار الأمني والسياسي بوصف ذلك أرضية حتمية لها.

المراجع

أبو ارشيد، أسامة. (2017). الموقف الأميركي من الأزمة الخليجية. *مجلة سياسات عربية*، (27)، 23-31.

أبو زيد، أحمد. (2018). *عام على الأزمة القطرية - الخليجية: التداعيات على مستقبل منظمة مجلس التعاون الخليجي*. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة.

أبو سعدة، محمد. (2018). *عام بعد حصار قطر: التداعيات والمسارات المستقبلية*. المعهد المصري للدراسات.

أبو صليب، فيصل. (2017). *الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة*. مركز الجزيرة للدراسات.

أسيري، عبدالرضا. (1992). *الكويت في الساسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات*. مطابع القبس.

أسيري، عبدالرضا. (2017). *سياسة الكويتية الخارجية (1991-2016): إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. وآفاق المستقبل*. مطابع القبس.

أوعثمان، بوسعد، وبومدين، ليلى. (2015-2016). *الوساطة كوسيلة من وسائل حل النزاعات الدولية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مولود معمري.

باكير، علي. (2018). *فك الخناق: الدور التركي والإيراني في إسناد قطر*. مركز الجزيرة للدراسات.

بلحرش، حمزة. (2020).*إستراتيجية الحصار في إدارة الأزمات الدولية: الأزمة الخليجيّة منذ 2017* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة 8 ماي 1945.

بولقصع، مصعب. (2019). *الوساطة كحل لتسوية المنازعات الدولية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي التبسي.

التميمي، نواف. (2017). الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة. *مجلة سياسات عربية*، (27)، 7-15.

جبريل، أمجد. (2017). *أزمة قطع العلاقات مع قطر... إلى أين؟؟* مركز إدراك للدراسات والاستشارات.

حسن، إسلام. (2015). *الخلافات الخليجية - الخليجية الأسباب: القضايا وآليات الحل*. مركز الجزيرة للدراسات.

الخزرجي، ثامر. (2009). *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات*. دار مجدلاوي للطباعة والنشر.

الخشن، محمد. (2019). دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية "نموذج وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية 2017". *مجلة العلوم السياسية والقانون، 3*(13)، 216-232.

الرنتيسي، محمود. (2014). *السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)*. الدار العربية للعلوم ناشرون.

السعدي، منصور. (2021). الوسائل الودية لحل المشكلات والأزمات السياسية: أزمة حصار قطر كنموذج. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5*(8)، 49-64.

السعيد، السيد. (2006). *إستراتيجيات وإدارة الأزمات والكوارث*. دار العلوم للنشر والتوزيع.

سليمان، خليل. (2011). *الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سهر، عبدالله، والمطيري، سارة، والهاجري، حنان. (2023). الأمن القومي الكويتي في ضوء توازن القوى الدولي والإقليمي. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 43*(624)، 9-92.

الشاهر، شاهر، وناصري، سميرة، والربيعي، أكرم، وكلاع، شريفة، وسلومي، خميس، والشيب، هادي، وقاعود، يحيى. (2017). *الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب*. المركز الديمقراطي العربي.

الشايجي، عبدالله. (2018). *أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور - الأسباب - الوساطات - وسيناريوهات المستقبل 2011-2018*. الدار العربية للعلوم ناشرون.

الشمري، مصطفى. (2020). أسباب الأزمة الخليجية في العام 2017 وأبعادها الإقليمية والدولية. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 9*(32)، 1-43.

صالح، عبير. (2020). *الأزمة الخليجية وتداعياتها على دولة الكويت*. التقرير الإستراتيجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، (2).

الصباح، سهيلة فهد المالك، والعايدي، أحمد عبدالرحمن، وسنجر، أشرف محمود. (2021). دور الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية: المنطلقات والتحديات والحلول (2017-2020). *مجلة البحوث المالية والتجارية، 22*(4)، 28-46.

الصفاري، مطهر. (2020). *الدبلوماسية الكويتية: المقومات والأدوار*. مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.

الصمادي، زياد. (2010). *حل النزاعات*. "نسخة منقحة للمنظور الأردني"، (برنامج دراسات السلام الدولي). كوستاريكا، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.

عبدالله، جمال. (2014). *السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): دوافعها وإستراتيجياتها*. الدار العربية للعلوم ناشرون.

عبيد، ريام. (2020). *سياسة الكويت الإقليمية للمدة 1990-2018* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة المستنصرية.

علي، سليم. (2021). الأزمة الخليجية - القطرية: الأبعاد والنتائج. *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، (11)، 341-360.

كامل، مروان، والنجم، أحمد. (2020). مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل أحداث الربيع العربي والأزمة الخليجية. *مجلة قضايا سياسية، 12*(62)، 199-240.

مارتيني، جيفري، واسر، بيكا، كاي، داليا، إيجيل، دانييل، وأوجليتري، كورداي. (2016). *آفاق تعاون بلدان الخليج العربي*. مؤسسة راند (RAND).

المجالي، مؤيد. (2019). *السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية: دراسة في الأداة الدبلوماسية*. المركز الديمقراطي العربي.

مختار، هدى. (2019). *الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أفريقيا العالمية.

مصباح، زايد. (2001). *الدبلوماسية*. دار الجيل.

المولى، عز الدين، وتقية، الحواس. (2017). *حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها*. الدار العربية للعلوم ناشرون.

ميسوم، إلياس. (2020). أزمة قطر 2017: محاولة لفهم الأسباب. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 5*(3)، 46-62.

نديب قطر. (2018). *"حصاد الوساطة الكويتية".. تقرير نديب قطر عن الوساطة الكويتية*. استرجعت في تاريخ 20 مارس، 2022. http://twitter.com/nadeebqa?lang=ar.

وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2017). *الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية: هل من جديد؟* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2018). *عام على الأزمة الخليجية: كيف نجحت قطر في هزيمة الحصار؟* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021). *قمة المصالحة الخليجية: ظروفها ودلالات التوقيت*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Abu Sulaib, F.M. (2020). Kuwaiti policy toward the "Qatar crisis". *Middle East Policy, 27*(3), 46-60. https://doi.org/10.1111/mepo.12512

Akpinar, P., Aras, B. & Yorulmazlar, E. (2018). *United States and the Gulf Crisis* (*HSF Policy Brief*). Humanitarian Studies Foundation.

Alajmi, A. (2018). The gulf crisis: An insight into Kuwait's mediation efforts. *International Relations and Diplomacy, 6*(10), 537-548.

Aljassar, N., & Rosenson, B. (2022). The US impact on Qatar's foreign policy during the Gulf crisis. *Middle East Policy, 29*(4), 71-81.

Aras, B., & Akpinar, P. (2017). *Turkish foreign policy and the Qatar crisis.* (Istanbul Policy Center-Sabancı University-Stiftung Mercator Initiative). https://www.researchgate.net/publication/319059837_Turkish_Foreign_Policy_and_the_Qatar_Crisis.

BaniSalameh, M. (2023). Bahrain's vision in the new Gulf order. *Middle East Policy, 30*(1), 1-12. https://doi.org/10.1111/mepo.12675

Barakat, S. (2012). *The Qatari spring: Qatar's emerging role in peacemaking.* (Kuwait programme on development, governance and globalisation in the Gulf States). https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/qatar-role-peacekeeping-barakat.pdf.

Bercovitch, J., & Gartner, S. (2009). *International conflict mediation: New approaches and findings*. Routledge (Taylor & Francis Group).

Colombo, S. (2012). *Unpacking the GCC's response to the Arab spring.* (Kuwait programme on development, governance and globalisation in the Gulf States). https://www.iai.it/en/pubblicazioni/unpacking-gccs-response-arab-spring.

Fraihat, I. (2020). Superpower and small-state mediation in the Qatar Gulf crisis. *The International Spectator, 55*(2), 79-91.

Haykel, B. (2013). *Qatar's foreign policy.* (Policy Brief). Norwegian Peacebuilding Resource Centre. https://www.files.ethz.ch/isn/159898/2ec79531a408cf9e5eb93fa5393f8224.pdf.

Salameh, M.T., BaniSalameh, M., & Shdouh, E. (2020). Partisans' and Civil Elites' Role in Supporting Military Coups: The Case of the Egyptian Elites. *Journal of Programming Languages, 13*, 17. https://doi.org/10.5539/jpl.v13n3p17

Vakil, S. (2018). *Iran and the GCC: Hedging, pragmatism and opportunism.* (Research Paper, Middle East and North Africa Programme). https://www.chathamhouse.org/2018/09/iran-and-gcc

Yus, A. Q., & Hannase, M. (2022). Kuwait's leadership in mediation of the Gave State Diplomic Conflict 2017-2019. *Journal of Middle East and Islamic Studies, 9*(1), 1-19. https://scholarhub.ui.ac.id/meis/vol9/iss1/5/

د. وفاء عدنان العرادي، أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت، حاصلة على جائزة الدولة التشجيعية عن تأليف كتاب المرأة والمشاركة السياسية عام 2013. حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ساوث كارولاينا بالولايات المتحدة الأمريكية، 2012. التخصص الدقيق: السياسة المقارنة، مساند علاقات دولية. قامت بتدريس أكثر من 11 مقرراً في مرحلة البكالوريوس، ومقررين في برنامج الماجستير، ولديها أكثر من 8 أبحاث منشورة في مجلات علمية محلية وإقليمية وعالمية. الاهتمامات البحثية: التغير في الأنظمة السياسية المقارنة، عملية صنع القرار السياسي، تمكين المرأة سياسياً.
الإيميل: w.alaradi@ku.edu.kw

د. حسن عبدالله جوهر، أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت، وعضو سابق في مجلس الأمة الكويتي. دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ولاية فلوريدا، 1989، ترأس القسم لدورتين كاملتين. ولديه العديد من الإسهامات البحثية والعلمية. قام بنشر أكثر من 20 بحثاً في مجلات علمية محلية وإقليمية وعالمية. التخصص الدقيق هو: العلاقات الدولية. الاهتمامات البحثية: السياسة الدولية، شؤون الطاقة، السياسة الخارجية.
الإيميل: hasanjohar@hotmail.com

للاستشهاد:

العرادي، وفاء عدنان، وجوهر، حسن عبدالله. (2024). الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية-الخليجية (2017-2021): التحديات والعراقيل.. ونجاح الجهود الدبلوماسية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *50*(194)، 177-216.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i194.3069

To cite:

Alaradi, W. A., & Johar, H. A. (2024). Kuwait's mediation in the Qatari-Gulf crisis (2017-2021): Challenges and obstacles.. and the success of diplomatic efforts. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *50*(194), 177-216.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i194.3069